الا الهاء وكل للجمع معنى نحو جاء القوم كلهم والقبيلة كلها
واشتريت العبد كله وكلتا لتثنية المؤنث نحو جاءت الهندان
كلتاهما وكلا للتثنية المذكر نحو جاء الزيدان كلاهما وجميع بمعنى كل
ولا بد من اتصال هذه الالفاظ بضمير المؤكد ولا يقطع كل عن الاضافة وما
جاء خلافه في غير هذا الباب للاحتياج هنا للربط ومن الالفاظ التي يؤكد
بها عامة وعنها عبر بقوله وما عم وهم يعني بلفظها اللازم الفا
كنيه لا يلتفتا في الشعر واشار بقوله بالتاء الى انه تلحقه التاء
وان استعمل للمذكر نحو جاء الجيش عامته وهذا يشرح قول الخلاصة
مثل النافلة **وبعد كل جي بأجمع جمع ❊ جمعاء أجمعين أو كما وقع ❊**
❊ وبعد ذا اكتع ثم أبصع ❊ مرتبا وبعد هذا أبتع ❊
أن المراد بتقوية التوكيد اتبع كل بأجمع نحو جاء الجيش كله أجمع وجمع
نحو جاءت الهندات كلهن جمع وجمعاء نحو جاءت القبيلة كلها جمعاء وأجمعين
نحو جاء القوم كلهم أجمعون وقد علمت معاني هذه الالفاظ واشار بقوله
أو كما وقع الى ان ذكرها الى انه لا يجوز الاتيان بغير هذه الالفاظ في
التوكيد استغناء عن تابعة لكل وزاد على الخلاصة بقوله وبعد ذا
ان ما ذكر من أجمع واخواته اكتع اي جيء بأكتع ثم أبصع حالة كونه
وتبا على حال كونه مرتبا هذا الترتيب وبعد هذا جاء بأبتع وهذا الترتيب
على سبيل الاحسنية وفي شرح الكافية انه الغالب وفي التسهيل
بهذا الترتيب أو دونه وأبتع وقوله مرتبا يوم يجتمع الى كامله ونبع الجلد
أجمع وتبغ وأبصع بالصاد المهملة قال الجوهري رحمه الله وقد
يقال بالمعجمة وليس بالغالب قال والبصع بالمهملة سمعته وبعض
النحويين ولاد عنتد وقالوا الى متى تكتع ولا تبصع اي ومات وفيه
معنى الغاية وابتع وفوقهم من يتبع اي طويل العنق ثم وقد
يستغنى بهذه الالفاظ عن أجمع واخواته كقوله تحملني الذلفاء حولا
اكتعا وقوله اذن ظللت الدهر ابكي أجمعا بعمائم زعت الكتيب
ولا تؤكد منكرا أسماء بعد ❊ مذهب البصريين فمنع توكيد النكرة مطلقا
أفادت أم لا لان وضع الاحتمال عن ذات الذي بوصفها التعيين عن شيء ما

أوله

أو لا وتأكيدها وذهب الكوفيون الى جواز ما أفاد منه وهو الفائدة
وتحصل الفائدة بكون النكرة محدودة والتوكيد من الفاظ الشمول سواء
كانت النكرة زمانا نحو صمت شهرا كله أو لا نحو اشتريت عبدا كله فخرج
نحو صمت زمانا كله لان النكرة غير محدودة وصمت شهرا نفسه لان
التوكيد ليس للاحاطة واستحسن الشيخ رحمه الله منع تأكيد النكرة
على المذهب الاول ما اذا كانت النكرة حكما نحو وقتا ما جاءها بالحال وقد
تعلق ذلك بها ووجهه انها اذا كانت حكما فالمقصود مفهومها ماقد
حتى يسبب وهو بصير ان القائلين بمنع توكيد النكرة خرج ذلك في التأكيد
المعنوي واللفظي الا اذا كانت النكرة محكوما فيجوز اللفظي وما قدمه
الفاظ زيد العدد وحمل ذلك على ان هذا تأكيد معنوي لا يخفى ما فيه **وفي المثنى**
صوغ أفعل بفعلي اي لا يجوز تثنية أجمع تقول جاء الزيدان كلاهما
أجمعان بصوغ أفعل مبتدأ وبفعل بالبناء للمفعول خبر وفي المثنى متعلق به وقد
يتهم عنده وعدم جواز ذلك مع المذكر وعدم جوازه مع المؤنث لانه
لم يعد ما يقال جاءت الهندان كلتاهما جمعاوان وكلام الخلاصة صريح في منع
ذلك وفرقهم في تعليل منعهما استغناء بكلا وكلتا عنهما واذ يقال
ولا استغنوا عن غيرهما بكل والغلط انه كما انه تقوية التوكيد
في غير المثنى ادمهما الصواب في التعليل انه قوة ادعها الجزء للتقوي
في غير المثنى الذي هو به بعض القوم معا يكون واحدا واثنين وثلاثة الى غير
ذلك ولا هكذا كثير ولا يأتي ذلك مع المثنى **وان تؤكد مضمرا رفعا**
وصل ❊ بالنفس والعين فبعد المنفصل ❊ لا بسوى هاء بعد ❊
انما وجب الاتيان أولا بالمنفصل وقعا لئلا يلتبس في نحو هند خرجت نفسها
او عينها اذ لولاه لتوهمت الفاعلية وان ادت نفس الجملة والعين الباصرة
وحمل ما لا لبس فيه وما لا يندفع اللبس بغير الضمير والقواطع طرد له تعبيرا
بقوله من قال الواجب الاتيان بما بعد غير صحيح وخرج بالمضمر الظاهر فانه لا يؤكد
بالمضمر لان المضمر أقوى منه بكلاء وفيه فلا يكون تتمة له ولا يحتاج وصمت
شهرا كله لا نعرف التابع هنا على ما في مكتسب وربما يعني ويوقع مخرج
لغيرهم فانه يجوز توكيده بدون الاتيان أولا بالمنفصل وما ذكر انا على

أجمع